

t
بيان الجمهورية اللبنانية أمام مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
الحادي عشر لعام 2026

السيد الرئيس،
سعادة السفير دونج فييت المحترم،

بدايةً، يتقدم وفد بلادي بالتهنئة لكم على توليكم إدارة أعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويؤكد ثقته بقدرتكم على قيادة هذا المؤتمر نحو نتائج متوازنة وملموسة تعزز مصداقية المعاهدة واستمراريتها.

ويضم لبنان صوته إلى بياني حركة عدم الانحياز، والمجموعة العربية.

السيد الرئيس،

ينعقد هذا المؤتمر في ظلّ ظرف دولي بالغ القلق والتعقيد، تتسم ملامحُه بتصاعد الصراعات والتجاذبات الإقليمية والدولية، والتهديدات باستعمال السلاح النووي. ويأتي ذلك في سياق يشهد تآكلاً متنامياً في المنظومة التعددية، وتراجُعاً ملحوظاً في قدرة المنظمات الدولية على الاضطلاع بولايتها كاملةً في خدمة مقاصد السلم والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان. ومنذ نهاية الحرب الباردة، لم يشهد العالم هذا الكمّ من المخاطر التي تتغذى بعضها من بعض، في جوٍ من إنعدام الرؤية وغياب الحلول.

ويمرّ العالم اليوم بمرحلةٍ دقيقةٍ للغاية، تُفرض علينا جميعاً إغتنام فرصة هذا المؤتمر لتجديد التزامنا الراسخ بمنظومة عدم الانتشار النووي. إن نجاحنا هذا العام في التوصل إلى مخرجات ترتقي إلى مستوى تطلعات شعوبنا من شأنه أن يشكل خطوةً مهمةً في هذا الإطار، ولا بُدّ له أن يساهم في إعادة بعضٍ من بريق التعددية الذي إفتقدناه كثيراً في الآونة الأخيرة.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد لبنان على ضرورة إلتزام جميع الدول بأحكام المعاهدة، ولا سيما الدول النووية وفقاً لنص المادة السادسة منها، وضرورة إحراز تقدّم ملموسٍ نحو التنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث بما في ذلك في الشق الخاص بعدم الانتشار، عبر الإلتزام بتنفيذ وتحقيق عالمية اتفاقيات الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الركيزة الرئيسية في منظومة التحقق، وتأمين حق الدول غير القابل للتصرف في النفاذ للطاقة النووية للأغراض السلمية بما في ذلك عبر دعمها ببناء القدرات والتمويل اللازم ووفقاً للالتزامات الواردة بالمادة الرابعة من المعاهدة.

ويشدد لبنان على أهمية التنفيذ الكامل لجميع الإلتزامات والتعهدات التي قطعتها كافة الدول المشاركة في مؤتمرات مراجعة معاهدة حظر الإلتشار النووي في الأعوام 1995 و2000 و2010.

إضافةً لذلك، يشدد لبنان على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول النووية، وخاصةً الإلتزامات وتعهدات الدول الثلاث التي شاركت في رعاية قرار العام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، من أجل تنفيذه بالكامل، باعتبار ان القرار جاء في إطار الصفة المتكاملة التي أفضت للتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

إن هذا الإلتزام من شأنه أن يبعدَ شبحَ الحرب النووية عن منطقة الشرق الأوسط، وبقية شبر الانتشار، ويخفف من حدة الاحتقان فيها، ما قد يساعد على وضعها على سكة السلام والاستقرار.

وفي هذا الإطار، يدعو لبنان إلى دعم جميع المساعي الهادفة لتنفيذ قرار العام 1995 حول الشرق الأوسط، والإلتزامات ذات الصلة التي إعتدتها الدورات اللاحقة لمؤتمر المراجعة عبر الخروج بنتائج واضحة بهذا الخصوص، بما في ذلك دعم المؤتمر حول إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

غنيّ عن البيان أن مسار إخلاء العالم من الأسلحة النووية تسوده المراوحة، في وقتٍ وصلت فيه التوترات الدولية إلى مستويات غير مسبوقة. ويوفر مؤتمرنا اليوم فرصة هامة لتركيز الجهود على إبطاء، وعكس مسار سباق التسلح المتسارع، ومنع الإلتشار، والحفاظ على المحرمات المفروضة على إستخدام الأسلحة النووية والتهديد بإستخدامها. ويتطلع لبنان إلى تجديد الإلتزام بتخليص العالم من الأسلحة النووية، وإلى رسم مسارٍ عمليٍ جديدٍ لإدارة هذه الأسلحة بما يحقق هدف نزاعها تماماً.

السيد الرئيس،

التحديات العالمية بالأخص التنمية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية تتطلب أن ينصب إهتمام المجتمع الدولي الكامل على حلها وتحرير الموارد المطلوبة بشدة لتلبية الإحتياجات الإنسانية العالمية. بالمقابل فإن التهديد المستمر الذي تشكله الأسلحة النووية وإستخدامها المحتمل، لا يُعدُّ تهديداً نظرياً، بل واقعاً مقلقاً يجب العمل على احتوائه. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى الانتقال من استراتيجيات قائمة على الردع والدمار المتبادل المؤكد إلى مقاربات أكثر عقلانية وتوازناً، تضع نصب أعينها تطلعات شعوب العالم إلى العيش في أمنٍ وسلامٍ وطمأنينةٍ.

شكراً السيد الرئيس.